



بيان

السفير د. ميخائيل وهبة
رئيس وفد جامعة الدول العربية

أمام

المنتدى العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر

فيينا من 13-15/2/2008

- فيينا 2008/2/14
- يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يطيب لي ان اتوجه بالشكر الجزيل لكم ولمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وللدول وخاصة دولة الامارات العربية المتحدة التي ساهمت في تحقيق هذه المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، والتي تشكل خطوة هامة على طريق تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذه الافة الخطيرة، التي لا يمكن مواجهتها الا بالتعاون والشراكة بين الحكومات ورجال الاعمال والقطاعات العام والخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والاقليمية والاطراف المعنية الاخرى.

وفي اطار نشاط المنظمات الاقليمية في هذا المجال، فان جامعة الدول العربية لا تدخر جهدا في مكافحة هذه الافة العالمية الخطيرة وقد قامت بجهد مكثف وبمبادرات مهمة منها:

- 1- اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان سنة 2004 والذي ينص على حظر الرق والاتجار بالأشخاص في جميع صورهما ويعاقب على ذلك كما يحظر السخرة والاتجار بالأشخاص من اجل الدعارة والاستغلال الجنسي او استغلال دعارة الغير او استغلال الاطفال في النزاعات المسلحة.
- 2- وضع قانون استرشادي عربي لمكافحة الاتجار بالأشخاص تم اعتماده من قبل كل من مجلس وزراء العدل العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب عام 2005 و 2006 لمساعدة الدول العربية على سن وتطوير تشريعاتها ومواءمتها مع أحكام الصكوك الدولية وبخاصة بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولتحديد مفهوم الاتجار بالأشخاص والتجريم والعقوبات وحماية الضحايا.
- 3- عقد ورشة عمل حول "آلية مواجهة مشكلة الاتجار بالأشخاص في التشريعات العربية" في مقر جامعة الدول العربية بتاريخ 28 اكتوبر 2007 بالتعاون بين الجامعة العربية وجامعة جونز هوبكينز بواشنطن وبرعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتي زودنا مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات بنتائجها وطلينا توزيعها كوثيقة على المنتدى.
- 4- مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي بوضع قانون نموذجي في هذا المجال.
- 5- مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- 6- خطة العمل الإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر الصادرة عن جامعة الدول العربية.

السيد الرئيس،

ان جامعة الدول العربية تود ان تؤكد على أهمية إعطاء الأولوية في مكافحة الاتجار بالبشر لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة ومن بينها النزاعات المسلحة والاحتلال والفقر والجهل وانعدام تكافؤ الفرص في التنمية والفجوة الحاصلة بين الشمال والجنوب وضعف التعاون التقني والدعم المقدم للتنمية في دول الجنوب، كما ترى ضرورة اتخاذ التدابير التالية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني لمكافحة هذه الآفة العالمية:

على الصعيد الدولي:

- 1- ضرورة تصديق كافة دول العالم على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالاتجار بالبشر وبخاصة بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- 2- تعزيز الجهود الدولية من خلال المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة هذه الظاهرة، وتوفير الدعم التقني من المنظمات الدولية المعنية ومن الدول القادرة إلى الدول التي هي بحاجة إليها ودعم قدراتها لمكافحة الاتجار بالبشر.
- 3- توفير الآليات الدولية والإقليمية لرصد هذه الظاهرة وحماية ضحاياها.
- 4- أهمية عدم وضع أي قيود غير مبررة على حق الأشخاص في التنقل وحرية الحركة عند تنفيذ التدابير الرامية لمكافحة هذه الظاهرة.
- 5- عقد نوات وورش عمل دولية وإقليمية حول هذه الظاهرة.
- 6- النظر في إمكانية إنشاء صندوق دولي لمساعدة ضحايا هذه الآفة تكون من بين موارده الأموال المصادرة من هذه الجرائم.

وأما على الصعيد الوطني فنرى ما يلي:

- 1- ضرورة مواصلة كافة الدول تشريعاتها مع أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- 2- دعوة كافة الدول إلى مواصلة جهودها لإصدار قوانين وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتجريم كافة صورته وحماية ضحاياها.
- 3- نشر البرامج التثقيفية والتربوية في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
- 4- دعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني العاملة في هذا المجال.
- 5- العمل على إنشاء الليات وطنية لرصد هذه الظاهرة وحماية ضحاياها واصدار تقرير دوري يتناول جهود الدولة التشريعية وغيرها والاجراءات التنفيذية التي قامت بها في هذا المجال.
- 6- دعم أجهزة العدالة والسلطات المكلفة بانفاذ القانون في رصد الأنشطة المتصلة بالاتجار بالبشر عبر وسائل الاتصالات الحديثة والانترنت ومراقبة الحدود وتدريب وتأهيل كوادرها في مجالات المنع والمكافحة.

ونود في الختام ان نعبر عن املنا في ان تؤخذ هذه النقاط التي تبين الموقف العربي بعين الاعتبار لدى صياغة الاستنتاجات التي سيتم استخلاصها من هذا المنتدى.